مركز باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية

التقدير نصف الشهري

تحليل للتطورات السياسية والامنية على الساحتين الدولية والاقليمية

www.bahethcenter.net
Email: baheth@bahethcenter.net
bahethcenter@hotmail.com

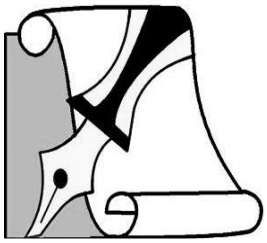

باحث للدراسات
الفلسطينية والاستراتيجية

تقدير نصف شهري للتطوّرات السياسية والأمنية على الساحتين الدولية والإقليمية

أهداف المركز الرئيسية:

1 . إعادة فلسطين إلى موقعها الحقيقي كقضية مركزية للأمة.

2 . الترويج للقيم الجهادية والنضالية في إطار استراتيجية تحرير فلسطين.

3 . بناء علاقة متينة مع النخب والشخصيات المعنية بالقضية الفلسطينية.

4 . إصدار دراسات وأبحاث وتقارير ذات بعد استراتيجي وتحليلي.

بين "الاستفاقة" الأوروبيّة والهمجيّة الإسرائيليّة
تعديلات طفيفة على سيناريو قديم

د. لينه بلاغي

انشغلت الأوساط الإقليمية والدولية مؤخّرًا بما وصَفه البعض ب" الاستفاقة الأوروبية" تجاه حرب الإبادة الجارية في فلسطين المحتلة، في الوقت الذي خرَج إلى العلن نصّ المُقترح الذي رفَعه المبعوث الأمريكي إلى الشرق الأوسط، ستيف ويتكوف، مُلقِياً بثقل تبعات إفشاله على الجانب الفلسطيني.

ما بين "استفاقة الضمير الأوروبي" وال"المحاولات الأمريكية الدؤوبة لتحقيق السلام"، تغفو غزة وتستفيق على المزيد من المجازر وجرائم التجويع، والمسرحيّات الدولية والإقليمية التي تؤطّر لوضع نهايات تُبَرّر ذلك النوم العميق للضمير العالمي والإنساني.

وما بين الضمير الأوروبي والمساعي الأمريكية، تتحوّل الإبادة في غزة إلى ملف تتقاذفه شبكة الرأسمالية بأفكارها "الليبرالية" في الإدارة العميقة الأمريكية، مدعومة من أبرز اللاعبين الأوروبيين، كفرنسا وألمانيا وبريطانيا، بقفّازات "صحوة الضمير" للمُحافظة على مُكتسبات تاريخية سياسية – اقتصادية حقّقتها شبكة موغِلة في السلطة، ومؤثّرة في صناعة السياسات الدولية، وبين التحالف المُعاكس الذي يقوده ترامب، ومن خلفِه شبكة من المُستفيدين الجدد، والمتمثّل بإعادة تعريف الحدود – المكتسبات – الفاعلين ، على ساحة الاقتصاد العالمي، وبالتبعية السياسات العالمية. إعادة تعريف تقتضي إسقاط الأقنعة وتراجع آليات "الحرب الناعمة" الليبرالية، ليحلّ محلّها استعراض العضلات العسكرية والترهيب، على وَقع الوقائع الجديدة ومُقتضيات أفكار "الواقعية" لإرساء "استعمار جديد" وإدخال لاعبين جُدد، أو استبدالهم، لتَتواكب مع واقع الإدارة "العميقة الجديدة" ومُتطلّبات العصر، وصعود نجم مراكز قوى جديدة تُطالب بدور في صياغة السياسات الدولية.

وفي السياق، الرئيس الأمريكي دونالد ترامب يَدّعي أن بلاده "تُبلي بلاءً حسَناً بشأن غزة"، داعياً الأطراف إلى "المُوافقة على الوثيقة التي قَدّمها ويتكوف"، بالتزامن مع أكبر عملية قضم إسرائيلية في الضفة الغربية، وتصاعد وتيرة الإجرام في غزة؛ والكيان يُعلن عن موافقته على الوثيقة؛ وكيف لا؟! فهي نقطة التحام ومواجهة

وإسقاط ذريعة، ليس مع العالم العربي والإسلامي فحسب، وإنّما مع "صحوة الضمير الأوروبي" ومُحاولات الأخير ابتزاز "الفوضى الترامبية " في النظام الدولي المُتهالك (الرأسمالي – الليبرالي) باستخدام التهديد بتغيير المواقف، وإيقاظ الضمير الأوروبي المؤسّساتي في مواجهة التحالف "الواقعي" والاستراتيجي التوسّعي حتى النخاع الإيديولوجي، بين المشروع الترامبي ما بعد "نيو ليبرالي" والمصالح الإسرائيلية التي يُمَثّلها حالياً رئيس وزراء الكيان، بنيامين نتنياهو.

وفي الوقت الذي يستمر الانزلاق العربي نحو قاع التطبيع، من "المُقَرّر أن يصل وفد رفيع من اللجنة الوزارية المُنبثقة عن القمّة العربية –الإسلامية المعنيّة بالتطوّرات في قطاع غزة إلى مدينة رام الله، في زيارة تهدف إلى بحث سُبُل دعم "حلّ الدولتين"، والتحضير لمؤتمر دولي في نيويورك خلال شهر يونيو/حزيران المقبل"، في خطوة وصَفها مسؤول فلسطيني ل" بي بي سي" بأنها "تاريخية"، نَظَراً لمستوى التمثيل العربي الرفيع، ولأنها المرّة الأولى التي يزور فيها وزير الخارجية السعودي فيصل بن فرحان الأراضي الفلسطينية المحتلة!

أبرز المواقف الأوروبية: بين التوبيخ وانتقاد السلوك

أحد أبرز الفاعلين أو الناشطين على مستوى الشرق الأوسط، بعد الولايات المتحدة، كان الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، الذي دعا، في آخر تصريح له خلال جولة في جنوب شرق آسيا، الأوروبيين إلى "تشديد الموقف الجماعي حيال إسرائيل في حال لم تُقدّم رداً بمستوى الوضع الإنساني خلال الساعات والأيام المقبلة" في قطاع غزة، نافياً وجود "معايير مُزدوَجة في السياسة الفرنسية تجاه الشرق الأوسط."(وكالة فرانس برس).

وكان ماكرون قد عَبّر بوضوح عن السياسات الفرنسية في المنطقة، وذلك بعد زيارة له لمصر، بنشر تدوينة بلغات أربع، حول النوايا الفرنسية تجاه غزة؛ "نعم للسلام– نعم لأمن إسرائيل– نعم لدولة فلسطينية بدون "حماس"– وهذا يتطلّب الإفراج عن جميع الرهائن، ووقفاً دائماً لإطلاق النار، واستئنافاً فورياً للمساعدات الإنسانية، والبحث عن حلّ سياسي على أساس الدولتين"؛ وتابع ماكرون: "الطريق الوحيد المُمكن هو الطريق السياسي".

من جهتها، دَعَت إيرلندا والنرويج وسلوفينيا وإسبانيا، في بيان مشترك للدول الأوروبية الأربع، إلى مَنح فلسطين عضوية كاملة في الأمم المتحدة والاعتراف بدولتها على أساس حدود 1967 وعاصمتها القدس الشرقية، وجَدّدت التزامها بحلّ الدولتين، وذلك عقب اجتماع مجموعة "مدريد+" بعد عام من اعترافها الرسمي بدولة فلسطين. وأشارت هذه الدول "إلى أن مؤتمر تسوية القضية الفلسطينية سلميًّا وتطبيق حلّ الدولتين،

المُقَرّر عَقده في 17 يونيو/ حزيران المقبل برعاية الأمم المتحدة، وبرئاسة مشتركة من فرنسا والسعودية، "لا يمثّل فقط مُناسبة تتمتّع بأعلى درجات الشرعية الدولية؛ بل يُمثّل أيضًا الإطار المناسب للمُضي قُدُمًا في تنفيذ حلّ الدولتين." (موقع العربي الجديد).

هذا وقد تباينت ردود الفعل الغربية حول هذا المؤتمر، حيث أكّدت فرنسا على لسان آن – كلير ليجاندر، مُستشارة الرئيس الفرنسي لشؤون الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "التزام فرنسا القوي، إلى جانب المملكة العربية السعودية، بدفع حلّ الدولتين بوصفه المسار الوحيد القابل للتطبيق للسلام"، في حين لم تستجب كلٌ من بريطانيا وألمانيا حتى الساعة لدعوة المُشاركة في مؤتمر التسوية؛ وطبعاً الولايات المتحدة الأمريكية، وهي اللاعب الأبرز في هذا الإطار.

وفي بيان مشترك أثار غضب الكيان، صدَر بتاريخ 19 مايو، قال كلٌ من الرئيس الفرنسي، إيمانويل ماكرون، ورئيس وزراء كندا، مارك كارني، ورئيس وزراء المملكة المتحدة، كير ستارمر: "لن نقف مكتوفي الأيدي بينما تواصل حكومة نتنياهو هذه الأفعال الفظيعة. وإذا لم توقِف إسرائيل هجومها العسكري الجديد وترفع القيود عن المساعدات الإنسانية، فسنتّخذ إجراءات ملموسة إضافية رداً على ذلك ..

وكان 17 من أصل 27 وزير خارجية في الاتحاد الأوروبي قد دَعَموا اقتراحاً قَدّمته هولندا – وهي إحدى حليفات "إسرائيل" – يدعو إلى إعادة النظر في اتفاقية الشراكة والتعاون التجاري بين الاتحاد وإسرائيل. ."(قناة آر تي الروسية).

من جانبه، المُستشار الألماني فريدريش ميرتس، انتقَد الغارات الإسرائيلية المُكثّفة على غزة، قائلاً: "لم تعد منطقيّة"! وتابع: "أنا أيضاً لستُ من بين أولئك الذين بادروا بقول ذلك.. لكن يبدو لي أن الوقت حان لأقول علَناً إن ما يحدث حالياً لم يعد منطقياً". ميرتس كان قد تحدّى المحكمة الجنائية الدولية، عقب فوزه في انتخابات شباط الماضي، باستضافة رئيس الوزراء الكيان الإسرائيلي على الأراضي الألمانية (موقع الجزيرة نت).

إلّا أن "ما لم يعد منطقياً"، من وجهة نظر ألمانيا، لا يَسري على "صادرات الأسلحة الألمانية إلى إسرائيل"، إذ إنها وفق مسؤول ألماني "تخص مجلس الأمن الألماني الذي يرأسه ميرتس "(المرجع السابق)؛ وإنّما يقتصر على استيعاب المزاج الشعبي الألماني المُنزعج، حيث أظهَر استطلاع أجرته مؤسّسة "سيفي"، ونُشِر في صحيفة "تاغس شبيغل" مؤخّراً، أن 51% من الألمان يُعارضون تصدير الأسلحة إلى الكيان، من ضمنهم 34% من ناخبي حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي، الذي ينتمي إليه المستشار فريدرش ميرتس. وفي

المقابل، يرى 48% من أنصـــار الحزب الاشـــتراكي الديمقراطي، الشـــريك في الائتلاف الحاكم، أن تصـــدير الأسلحة إلى "إسرائيل" قرار خاطئ.

الدبلوماســـية الألمانية، على لســـان وزير خارجيتها يوهان فاديفول، عبّرت عن قلَق بلاده البالغ إزاء المُعاناة الإنسـانية "التي لا تُطاق"، والناجمة عن الهجوم والعدوان الإسـرائيلي على غزة، قائلاً إنه "على اتصـال بنُظرائه في إسرائيل والشرق الأوسط وأوروبا سعياً لإيجاد حلول"، وإنه "من غير المقبول ألّا يحصل سكّان غزة على الغذاء والدواء". ولفَت فاديفول الى إحدى النقاط المركزية في العلاقة الألمانية – الإســـرائيلية بالقول: "لن نتضـامن مع إسـرائيل بالإجبار.. يجب عدم اسـتغلال كفاحنا ضـدّ مُعاداة السـامية، ودَعْمنا لأمن إسـرائيل في الحرب الدائرة حالياً بغزة". وفي السـياق، دعا فيليكس كلاين، مُفَوّض الحكومة الألمانية لشـؤون مُكافحة مُعاداة السامية، إلى مناقشة موقف برلين تجاه الكيان، قائلاً :"إن الدعم الألماني بعد المحرقة لا يمكن أن يبرّر كلّ ما تفعله إسرائيل".

وزير الخارجية الإيطالي، أنطونيو تاياني، تَضـــامنَ مع المُســـتشـــار الألماني، واعتبَر أن الهجوم الإســـرائيلي المُتواصل على قطاع غزة أصبح غير مقبول، ويجب أن يتوقّف فوراً، مُحَذّراً من أيّ خطوة لتهجير الفلسطينيين من القطاع قسـراً. وقال تاياني أمام البرلمان إن "ردّ فعل الحكومة الإسـرائيلية المَشـروع على العمل الإرهابي المروع والعبثي يتّخذ أشكالاً مأساوية وغير مقبولة إطلاقاً، وندعو إسرائيل إلى وقفها على الفور." تاياني لفَت إلى أحد المخاوف الأوروبية، حيث اعتبر أنه "يجب أن يتوقّف القصف، ويتَعيّن استئناف المساعدات الإنسانية في أسرع وقتٍ ممكن، واستعادة احترام القانون الإنساني الدولي."

فيما قالت مسـؤولة السـياسـة الخارجية في الاتحاد الأوروبي، كايا كالاس، إن "الغارات الإسـرائيلية على غزة تتجاوز ما هو ضـــروري لمُحاربة حماس"؛ وأضـــافت: "الاتحاد الأوروبي لا يدعم نموذجاً جديداً لتوزيع المسـاعدات، تدعمه الولايات المتحدة وإسـرائيل، والذي يتجاوز الأمم المتحدة والمنظّمات الإنسـانية الأخرى". وقالت: "نحن لا ندعم خصخصة توزيع المساعدات الإنسانية. لا يمكن استخدام المساعدات الإنسانية كسلاح"، في إشـارة منها على ما يبدو إلى محاولات "أمريكية – إسـرائيلية" لفَرض واقع جديد في غزة تحت عنوان تقديم المساعدات.

وكانت "صـحيفة فايننشـال تايمز" قد أشـارت إلى هذه الخطّة التي تُديرها، بحسـب وصـفها "مؤسسـة غامضـة، بإشراف الاحتلال ومرتزقة أجانب"، في ظلّ تحذيرات أمَميّة من تحويل "الجوع إلى أداة ضغط سياسي".

من جهته، لخّص موقع "أكسيوس" الوضع العام حاليًا بالقول: "إن حكومة رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو تواجه عزلة مُتصاعدة من قِبَل عدد من أبرز حلفائها الدوليين، مع استمرار الحرب على غزة وتعليق المساعدات الإنسانية".

وفي النتيجة، تَكْمن المُفارقة في المواقف الأوروبية المُتضاربة، بتعقيدات، من بينها أن أوروبا التزَمَت في العام 2000 مع الكيان بموجب "اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل"، والذي، على الرغم من الضغوط المُتزايدة التي بدأت مطلع العام الماضي، واستمرّت بعد الاقتراح الإسباني – الإيرلندي، ب"تعليق الاتفاقية". ورغم الدعوات من عشرات المنظّمات الحقوقية الدولية، مثل "هيومن رايتس ووتش" ومؤسّسات المجتمع المدني، لمُراجعة امتثال الكيان لالتزاماته الحقوقية بموجب الاتفاقية، لم يُتّخذ أي إجراء ملموس من قِبَل الاتحاد الأوروبي حتى الآن. ويستمر الكيان بكونه شريكاً كبيراً بالنسبة للعديد من دول الاتحاد!

وترتبط المُفارقة الثانية في موقف دول وازنة في الاتحاد الأوروبي، وحتى خارجه، كبريطانيا حالياً، من موضوع الدعم العسكري المستمر للكيان، حيث كشَف معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام في مارس 2025 "أن إسرائيل هي خامس عشر أكبر مُستَورِد للأسلحة على مستوى العالم؛ والأمر الحاسم هنا هو أن ثلاث دول تستحوذ على كلّ إمدادات الأسلحة تقريبًا لإسرائيل: الولايات المتحدة، وألمانيا، وإيطاليا. من المؤكّد أن الولايات المتحدة هي أكبر مُوَرّد للأسلحة لإسرائيل، منذ هجمات السابع من أكتوبر 2023، كذلك على المستوى التاريخي".

كما تُعَدّ ألمانيا داعمًا دبلوماسيًا وعسكريًا عريقًا للكيان؛ وهي، بين عامي 2020 و2024، استَحوَذَت على حوالي ثلث إمدادات الأسلحة الواردة إلى "إسرائيل"، ومُعظمها فرقاطات وطوربيدات بحريّة، وفقَ ما نَشَر "المركز الأوروبي لدراسات مُكافحة الإرهاب والاستخبارات".

ورغم إعلان بعض الدول الأوروبية وقف توريد الأسلحة، أو تعليق تراخيص التصدير، أو التستّر على عمليات التصدير، فإنّ التقارير الأوروبية تفيد بأن دولًا كفرنسا، والمملكة المتحدة، لا تزال تمد الكيان (مُساهماتها لا تتجاوز 0.1% من إجمالي واردات إسرائيل) بالأسلحة. وقد وَجَدت دراسة لبيانات التجارة البريطانية، نَقَلتها صحيفة الغارديان في مايو/أيار 2025، أن المملكة المتحدة أرسلت آلاف المعدّات العسكرية إلى "إسرائيل" رغم حَظر التصدير.

بين المصالح العميقة والانفصال القِيمي

شـــهدت الأشـــهر الأخيرة تحوّلات ملحوظة في مواقف القوى الغربية، لا ســـيما أوروبا والولايات المتحدة، تجاه القضـية الفلسـطينية. هذه التحوّلات لا يمكن فصـلها عن السـياقات البنيويّة الأعمق التي تحكم سـياسـات الدول الغربية، ســـواء في إطار التباينات بين مراكز القرار، أو في ضـــوء التناقضـــات بين المبادئ الليبرالية المُعلنة والمُمارســـات الواقعيّة النفعيّة، ما يتطلّب تفكيكاً لتلك التحوّلات، من خلال تفكيك التناقضـــات الاقتصـــادية والســـياســـية داخل الغرب، ودراســـة شـــبكات المصـــالح التي تحكم قراراته، مع التركيز على الحالة الأوروبية المتأخّرة، والمواقف الأوروبية من حرب غزة نموذجًا.

لقد بَرَزت في السـنوات الأخيرة مَلامح انقسـام بين الحليفين الغربيين التقليديين – أوروبا والولايات المتحدة –في ما يتعلّق بالسـياسـات الاقتصـادية الخارجية، ولاسـيما بعد وصـول الرئيس الأمريكي ترامب مجدّداً إلى سـدّة الرئاسـة، وإعلانه عن سياسـته "الضـرائبيّة"، واسـتمراره باعتماد سـياسـات حمائيّة مُرَكّزة، ضـارباً بعَرض الحائط مجمل مصـالح الدول الأخرى، حليفة كانت أم عَدوّة، مُتَسـبّباً بضـرب بنى النظام، أو النهج الليبرالي التقليدي الدولي، والذي يســـتمر الاتحاد الأوروبي في تبنّيه؛ ما خلَق توتّرات مُتزايدة بين الطرفين، وخصـــوصـــاً مع اللاعبين الأقوى على الساحة الأوروبية، وفي مقدّمتهم ألمانيا وفرنسا.

ورغم محاولات ترامب الدؤوبة لإحداث تغيير في تحكّم ما يُعرَف بالإدارة العميقة – أي البيروقراطية الاقتصادية والأمنية والدفاعية والاستخباراتية – التي تُوجّه السياسات الخارجية الأمريكية، إلّا أنه من الواضح أن سياساته المتعلّقة بمنطقة الشـرق الأوسـط وشـرق أوروبا، لم تشـذ عن قواعد هذه الإدارة العميقة، لا في إدارته السـابقة عندما أعلن عن رغبته في الخروج من سـوريا، ولم يُسـمح له بالخروج، ولا في مشـاريعه الحالية، كموقفه من الازمة الأوكرانية، والامتيازات التي حقّقها بصفقات المعادن مع أوكرانيا، والتي اتّضح تعثّرها من مَلامح الرئيس الروسي بوتين في تصريحه الأخير، عقب مُباحثات هاتفية مع ترامب، أكثر من كلماته الدبلوماسية، وردّ فعل ترامب لاحقاً على قصـف روسـيا للعاصـمة الأوكرانية كييف، ووَصـفه الأوّل بأنه "مجنون"، أو حتى رغبته بأن يتحوّل إلى "صـانع السـلام" على طريقته، بحيث يظلّ التوجّه الاسـتراتيجي ثابتًا رغم تغيّر الإدارات، وإن كان شخص ترامب نفسه.

هذا الثبات يَظهر بوضـــوح في الدعم الأمريكي غير المشـــروط للكيان، حتى في مُقترح ويتكوف الأخير حول غزة، والذي يضـــمن في طيّاته المصـــلحة العليا للكيان، أو في محاولة احتواء القوى الإقليمية المُنافســـة، مثل إيران، والمحاولات الحثيثة لعرقلة أي إمكانية للوصول إلى اتفاق يحقّق نوعاً من التوازن للطرفين.

أما بالنسبة للملف الفلسطيني، فتُظهر هذه الإدارة استمرارية في تعطيل أيّ تحرّك دولي فاعل يعيد التوازن؛ وهو ما بات يُثير حفيظة العديد من شعوب العالم وحكومات الدول الأوروبية، التي باتت تنظر إلى واشنطن كطرفٍ غير مُحايد، ليس فيما يتعلق بخواتيم الحرب على غزة، وإنّما فيما يتعلق بتقديم مصالحها العليا، وإن كلّف الأمر تدمير مصالح الحلفاء الأوروبيين القِيميّة "الليبرالية" والاقتصادية، بتشابكاتها الرأسمالية المُعَولَمة.

لكن، وللمُفارقة، يرتبط موقف الاتحاد الأوروبي من القضية الفلسطينية بالحفاظ على علاقاته الاقتصادية والتجارية والتكنولوجية مع الكيان الإسرائيلي، باعتباره مركزًا مهمًا في الاقتصاد الدولي؛ وهذا تَشابكٌ يجعل من الصعب على الاتحاد اتّخاذ مواقف مُوَحّدة وعملية وصارمة، خشية إلحاق الضرر بمصالحه الاقتصادية، ما يدفعه إلى إطلاق مواقف غامضة أو مُتردّدة من قضايا كفرض العقوبات على الكيان، أو دعم المحكمة الجنائية الدولية، أو حتى مُجَرّد التنديد الصريح بالجرائم الإسرائيلية.

في الختام:

يكشف تَتَبّع السياسات الغربية تجاه فلسطين عن وجود شبكة نفوذ ثلاثية، تَتَكوّن من الرأسماليين، ومن ضمنهم الأوروبيون، ومراكز القرار الدائم في واشنطن، وحكومة الكيان الإسرائيلي، عبر أدوات تلك الشبكة المالية ونفوذها السياسي وموقعها المتوسطي. تَتلاقى مصالح هذه الأطراف ليس فقط في الحفاظ على الوضع القائم، بل الإيغال فيه أيضاً، وتعطيل أي عملية سياسية حقيقية تُفضي إلى حلّ عادل للصراع. فبينما تُوَفّر الرأسمالية الأوروبية الغطاء الاقتصادي، تضمن الإدارة الأمريكية الحماية السياسية. وتستغلّ "إسرائيل" هذا التحالف لمواصلة فرض الأمر الواقع. وهكذا، تَتحوّل القضية الفلسطينية إلى رهينة لهذه المنظومة غير الرسمية، التي تُقدّم المصالح على القِيم والمبادئ الدولية.

وعليه، لا يمكن التعويل كثيراً على المُتَغيّرات الأوروبية الأخيرة، ولا على "التودّد" الأوروبي الآني، الذي يهدف لضبط إيقاع التوتّرات الداخلية والإقليمية؛ بل لا بدّ من مُتابعة خيوط شبكات المصالح المُتشابكة لفهم مآلات المرحلة القادمة في المنطقة، وتحديد أدوار القوى الفاعلة والمؤثّرة فيها.